البنية المكانية للصناعات في محافظات مختارة

عمار عبد العظيم شكر
معاون رئيس أبحاث
وزارة التخطيط
دائرة التنمية الاقليمية والمحلية
Ammarplanning80@yahoo.com

(مُلَخَّصُ البَحث)

من المعلوم ان البنية الصناعية لأية محافظة ولاسيما في المحافظات التي تتمتع بإمكانيات صناعية متقدمة تسمى القاعدة الاقتصادية ولذلك فأن تحليل البنية الصناعية أو الاقتصادية لأية محافظة تهدف الى معرفة البناء الاقتصادي للإقليم في جهة ومعرفة الاداء الوظيفي من جهة اخرى.

لذا فأن الباحثين يركزون على تحديد طبيعة الموارد الاقتصادية الصناعية في الاقليم (معادن، طاقة، عمالة) وثم تحديد النمط العام لتوزيع الصناعة القائمة في الاقليم او التي يمكن ان تقوم، ومعرفة العوامل التي ادت الى ذلك النمط من التوزيع المكاني للأنشطة الصناعية وعلى اساس تحديد مسارات والبنية الصناعية في الاقليم واتجاهاتها يكون القرار بشأن التوطن الصناعي (تخصصا او تنوعا كما ونوعا) وبحسب طبيعة الاستثمار وتكاليفه.

ومن اجل رسم صورة متكاملة لخصائص البنية المكانية الصناعية للمحافظات في العراق فأن البحث استعمل أسلوباً كمياً باعتماد مؤشرات تتعلق بالقطاع الصناعي في خمس محافظات، وتبين بأن النتائج التي توصل اليها البحث قد اوجدت صناعات محددة يجب ان يتم التخصص والتوجه المستقبلي نحو الاهتمام بها على وفق الأسلوب الكمي الذي اعتمد (أسلوب التحول والإسهام (الحصة)) لتحقيق التنمية المكانية في المحافظات كافة وبين مناطق المحافظة نفسها ولاسيما تلك التي تعاني من اختلال تنموي.

مقدمة

لكل حيز مكاني أساس اقتصادي عن طريق ما هو متوافر من موارد في أي مكان سواء أكان محافظة أم اقليماً مادية كانت أم بشرية تلك التي تعطي للمكان خاصيته الاقتصادية التي عن طريقها يمكن التعرف على البنية الاقتصادية له. والتعرف على الاداء الوظيفي لأي مكان، إذا ما استغلت تلك الموارد ووجَه استغلالها نحو تحقيق اهداف الإقليم التنموية فوفرة المواد الصناعية الخام في اقليم تعني ان البناء الاقتصادي للإقليم هو صناعي، أذ ان البنية الصناعية هي جزء من الاساس الاقتصادي من جهة ومن جهة اخرى يمكن لهذه البنية ان تعمل على توطن الصناعة في ذلك الاقليم بشيء من التركز او التخصص وربما التنوع الصناعي في حالة وجود أكثر من مورد صناعي.

اذ تمثل الصناعة عاملاً مهماً من عوامل الاقتصاد الوطني على مستوى البلد والاقليمي على مستوى المحافظات والاقاليم كافة. أذ تمثل جزءا كبيرا من العمالة وتشمل عدداً كبيراً من شركات استخراج المواد الخام الاولية ومواد الوقود مرورا بالمعامل وحقول البترول ومحطات توليد الطاقة الكهربائية وصولا الى الورش والمعامل والمصانع.

لذا فأن الصناعة في اي مكان تعكس مدى التطور الاقتصادي وادائه للتعرف على مستوى تطور الاقاليم والمحافظات على حد سواء، لأنها بحسب المكان او الحيز المكاني (الصناعة) تمثل عملية تطوير اقتصادي يعيش في ظلها المكامن من موارد مادية وبشرية، من اجل تطور الهيكل الاقتصادي المتعدد الفروع كون الصناعة قطاع تحويلي ديناميكي يعمل على انتاج السلع الانتاجية والاستهلاكية القادرة على ضمان معدلات نمو عالية للاقتصاد الوطني والمحلي، وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي، أذ يتبين اسهام الصناعة عن طريق ما تقوم به من التعرف على المواقع الملائمة لكل نوع من الصناعات وامكانية التوسع بها، وبما يؤدي الى تنمية المكان الذي تقوم به واستغلال الموارد الموجودة او المتوافرة قربه من امكانات ومزايا مادية وبشرية.

<u>مشكلة البحث</u>

يعاني عدد من المحافظات ضعف وجود رؤية مكانية لسياسات تنمية القطاع الصناعي؟

فرضية البحث

تعد البنية المكانية دور أساساً في تحديد أو اعتماد سياسات للتنمية بمستوياتها كافة عن طريق استعمال أساليب التحليل للبنية المكانية الملائمة التي تسهم في وضع سياسات للتنمية على وفق الميزة النسبية المكانية للقطاع الصناعي.

هدف البحث

تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية، باعتماد على طبيعة البنية المكانية وميزاتها المكانية، وتحديد أولويات التنمية المكانية الصناعية، ذات الاثر الكبير في رسم السياسات المكانية المتوازنة وتعزيزها ، وبما يدفع عملية التنمية الى الامام.

منهج البحث

أعتمد البحث في معالجة مشكلة الدراسة التحليل الكمي وهو اسلوب التحول والاسهام (الحصة) وهو من الاساليب التي تستعمل في تحليل القطاع الصناعي لأيجاد سياسة للتنمية المكانية للقطاع الصناعي، يؤدي الى تحليل البنية المكانية لمحافظات مختارة.

الصناعة وأهميتها

كانت الصناعة تعني في الماضي كل نشاط او فعالية انتاجية تعتمد قوة عضلات الانسان وتمارس في البيت او اي مكان اخر. فكان مفهوم الصناعة يطلق في هذه المرحلة على وجوه نشاط التعدين والصيد وعمليات تحويل شكل الخامات على اختلاف مصادرها وانواعها. اما في الوقت الحاضر فان مفهوم الصناعة يختلف كثيرا عن المفهوم السابق نتيجة التطورات التي شهدها العالم في قطاعات الاقتصاد كافة.

فالصناعة تمثل في الوقت الحاضر فرعا رئيسا من فروع الاقتصاد الوطني في العالم المتقدم، وتشمل المؤسسات الصناعية كلها بما فيها المعامل والمناجم وحقول النفط ومحطات توليد الطاقة الكهربائية والورشات التي تقوم بإنتاج المنتجات الجاهزة الصنع والمواد نصف المصنوعة وباستخراج الخامات الاولية ومواد الوقود والاخشاب، وتقوم بمعالجة المنتجات التي تم استخرجت من باطن الارض او من الغابات او المواد المنتجة في الحقول الزراعية

. (okonomishes،1961،pp136-137)

ويعرف بعض الباحثين الصناعة ايضا بانها (عملية يتم بها تحويل مادة من المواد من حالتها الاصلية الى حاله او صورة جديدة تصبح معها أكثر نفعا واشباعا لحاجات الانسان ورغباته، كان تحول القطن الخام الى المنسوجات القطنية، وتحول الحديد الخام الى مكائن وآلات حديدية) (الصياد، ١٩٦٢، ص٧).

وتمثل الصناعة في العصر الحديث فرعاً رئيساً من فروع الاقتصاد الوطني ولاسيما في العالم المتقدم كونها تحتل حيزاً كبيراً من قطاع العمالة وتتمثل في عدد كبير من المؤسسات ابتداءً من شركات استخراج الخامات الأولية ومواد الوقود مروراً بالمعامل والمناجم وحقول البترول ومحطات توليد الطاقة الكهربائية وصولاً إلى الورش والمعامل والمصانع التي تقوم بإنتاج البضائع والخدمات الجاهزة الصنع أو نصف المصنعة، ومن هنا صارت الصناعة في أي بلد تعكس مدى التطور الاقتصادي وأداة للتعرف على مستوى تطور أقاليم البلد المختلفة وأجزائها الحضرية والريفية، لأن التصنيع "عملية تطوير اقتصادي يعبئ في ظلها المكنون المتزايد من الموارد القومية من أجل تطوير الهيكل الاقتصادي الداخلي متعدد الفروع كونه قطاع تحويلي ديناميكي ينتج وسائل الإنتاج وسلع الاستهلاك والقادر على ضمان معدلات نمو عالية للاقتصاد الوطني كله وبالتالي تحقيق تقدم اقتصادي واجتماعي" (رسول، ١٩٨٥، ص٩).، ويتضح الأثر الحقيقي للصناعة عن طريق قدرتها على:

- التعرف على المواقع الملائمة لكل نوع من الصناعات وإمكانية التوسع فيها عن طريق دراسة العوامل المؤثرة في التوطن الصناعي في الأقاليم.
- أن الصناعة تتيح المجال للتعرف على الإمكانيات التي لم تستعمل سابقاً في الأقاليم بهدف تطوير النشاط الصناعي وتنمية الأقاليم عن طريق تحديد الاستعمال الكفء العقلاني للموارد الاقتصادية والبشرية لكل إقليم.
- إن للصناعة القدرة على خلق فرص عمل جديدة تشكل مصدراً لدخل البلد والإقليم كلما توافرت لها ابتداءً من تنوع الصناعة وانتهاءً بإضافة خطوط جديدة لمنشآت الصناعية القائمة.
- أن للصناعة أثراً كبيراً في أحداث الحراك الاجتماعي عن طريق إشاعة نمط السلوك الاجتماعي المعروف بنمط المجتمعات الصناعية.
- أن للصناعة إسهاماً في تعزيز التراكم الرأسمالي للإقليم.
- أن الصناعة الإقليمية تعزز القطاعات الاقتصادية للإقليم ويمكن أن تكون غطاءها.

وقد أخذت الصناعة مفهوما اقتصاديا وجغرافيا (مكانيا) يختلف عن مفاهيم القطاعات الاقتصادية الأخرى وهذا ما دفع بالاقتصاديين والجغرافيين إلى بذل مزيد من الاهتمام لدراسة النشاط الصناعي ابتداء من دراسة عوامل التوطن الصناعي ثم دراسة التوزيع الصناعي في العالم وصولاً إلى دراسة وتحليل آثار هذا التوزيع وتحليلها ودراسة النتائج الاقتصادية والاجتماعية للتوقيع الصناعي بعامة ونتائج توقيعه في مناطق معينة من العالم، وعلى الرغم من انهم لم يهتموا في باديء الأمر بما يعرف اليوم (بالتخطيط الصناعي) ابتداءً باختيار أصلح المواقع الصناعية وانتهاءً بتخطيط الإنتاج في المنظمة الصناعية، إلا أن هذا الموضوع صار لاحقاً من المجالات الحيوية التي عكف عليها الاقتصاد الصناعي وجغرافية الصناعة وانتهاءً (بالتخطيط الصناعي في الأقاليم) الذي يعد إقرار الموقع الأنسب للصناعة يكون عند ذلك (المكان) الذي تتوازن فيه جميع العوامل المؤثرة في الصناعة. انطلاقا من الإيمان بان ليس هناك مكان حتمي واحد لكل صناعة بل هناك أكثر من موقع واحد للصناعة الواحدة ولكل موقع منها مميزات خاصة قد تكون مميزات طبيعية أو بشرية أو اقتصادية وقد تختلف مميزات الموقع إذا تطورت الناحية الفنية في الصناعة أو تغيرت أو إذا ظهرت صناعات جديدة. ولكن اختيار الموقع الجديد قلما تضيع مميزاته على وفق هذا التطور ومن جهة أخرى يلحظ أنه كلما زادت المناطق الصالحة لموقع الصناعة Place OF Industrial Location كلما استدعت الموازنة والمفاضلة بينهما مجهوداً أكبر وتقديراً أدق ، ومن هنا ازدادت الصعوبة عندما صار التخطيط يراد له تحقيق التنمية الصناعية وإحداث آثار اقتصادية واجتماعية على صعيد ذلك المستوى المكاني لهذا جاء عدد من النظريات التي تعالج هذا الموضوع ابتداءً من نظريات المواقع الصناعية إلى نظريات تحليل المجمعات الصناعية إلى نظريات أقطاب النمو وصولاً إلى وسائل قياس البنية الصناعية واساليبها وآثارها الاقتصادية والمكانية القومية والإقليمية.

١- اساليب تحليل البنية الصناعية

من أجل أن توقع أو تقترح صناعات تعتمد ما موجود من إمكانات وميزات نسبية سيتم اعتماد أساليب علمية وكمية كوسائل فنية للتخطيط الصناعي في الأقاليم والمحافظات ومنها، تحليل التحول والاسهام (الحصة) shift and share analysis، وهو من الاساليب الحديثة في تحليل البنية الصناعية الاقليمية وهو مبني على اساس اجراء عملية الموازنة بين الاستخدام (العمالة) الصناعي على

المستوى القومي والتغيرات التي تحدث على المستوى الاقليمي. اذ ان من الطبيعي بان اي تغير في الصناعة القومية حجما ونوعا (التركيب) سيكون له تأثيره المباشر في الاستخدام الصناعي الاقليمي.

هذا التأثير يبرز باتجاهين: اولهما مدى تأثير بنية الاستخدام الصناعي القومي على هيكلية الاستخدام في الاقليم نتيجة لتحول بعض الانشطة من الاقليم او الى الاقليم، هذا التأثير يطلق عليه التحول الصناعي (m) industrial shift

التأثير الثاني وهو ما يتعلق بتغير حصة الاقليم من اجمالي حجم الاستخدام لكل فرع صناعي على مستوى القطر اي بتعبير آخر تشخيص تلك الانشطة الصناعية التي تستجيب لتغير السياسة الاستثمارية الصناعية على المستوى القومي وبالتالي معرفة الاتجاهات الحالية والقومية للنمو الصناعي القومي وآثار هذا النمو في التنمية الصناعية على المستوى الاقليمي وهو ما يطلق عليه بالاسهام (الحصة) الاقليمية (s) regional share.

الفرضية التي يستند اليها تحليل التحول والاسهام تقوم على اساس ان النمو الصناعي متباين باعتماد مؤشر الاستخدام على مستوى الاقاليم، فالنمو متسارع في بعض الاقاليم في حين يكون متوسطاً أو ضعيفاً في أقاليم أخرى بل ان قسما منها يكون النمو فيها ثابتاً ان لم يكن سالبا.

ويهدف هذا التحليل الى معرفة اسباب هذا التباين وايعازه اما الى التركيب (التحول) الصناعي الملائم لنشاط الاقليم أو الى تغيرات ذاتية للإقليم (ديناميكية الاقليم) اي اسهام الاقليم في اثناء مدة زمنية معينة.

خطوات الحل لهذا الأسلوب باستعمال معادلات عدة وكما يأتي:

١-استخراج متوسط النمو على المستوى القومي من المعادلة الأتية:

$$RN = (EN_t - EN_{(t-n)}) / EN_{(t-n)}$$

إذ أن:

EN_t عدد العاملين على المستوى القومي في سنة الموازنة

$EN_{(t-n)}$ عدد العاملين على المستوى القومي في سنة الأساس، وبموجب هذه المعادلة يحسب نمو كل صناعة على المستوى القومي.

٢-هذا التحليل يقوم على فرضية ماذا يحدث لو ان الاقاليم نمت بمعدل النمو القومي نفسه وهذا ما يطلق عليه النمو المفترض على اساس ان كل اقليم يمكن له ان يبلغ هذا المعدل في اثناء المدة قيد الدرس وهذا هو (NR)

$$NR = RN * ER_{(t-n)}$$

إذ ان:

RN : النمو القومي

$ER_{(t-n)}$: عدد العاملين في الاقليم في سنة الاساس

٣-استخراج التغير الفعلي للعمالة الصناعية في الاقليم

وهي عبارة عن عدد العاملين في سنة الموازنة مطروحا منه عدد العاملين في سنة الاساس

$$Rr = \sum_1^n E^a r_t - E^a r_{(t-n)}$$

٤-استخراج مقدار الانحراف بين النمو المفترض والتغير الفعلي إذ أن:

$$Dr = Rr - Nr$$

فاذا كانت النتيجة موجبة فان البنية الصناعية الاقليمية نشطة عن طريق انتقال فعاليات صناعية الى الاقليم من الاقاليم الاخرى، اما إذا كانت النتيجة سالبة فانه يشير الى ان هناك انشطة صناعية تحولت الى خارج الاقليم وهذا يعني ان الاقليم ينمو ببطء موازنة مع نمو الاستخدام الصناعي على المستوى القومي. (معروف، ٢٠٠٦، ص ص ١٧٧-١٨٥).

وان تحليل الانحراف Dr هو الذي يقودنا الى معرفة اثار التركيب الصناعي shiftعلى البنية الاقليمية وكذلك اثار المساهمة الاقليمية على هيكل المساهمة في البلد share. ويتم استخراج التحول (m) كما يأتي:

هي عبارة عن (متوسط النمو السنوي المتحقق فعلا للفرع الصناعي على المستوى القومي مطروحا منه متوسط النمو السنوي المتحقق فعلا للقطاع الصناعي القومي) مضروب في عدد العاملين على المستوى الاقليمي للنشاط الصناعي a في سنة الأساس.

$$m = (RN^a - RN) * E^a r_{(t-n)}$$

٥-واخيرا نستخرج المساهمة الاقليمية (s) بطرح مقدار التحول (m) من مقدار الانحراف (Dr)

$S = Dr - m$ (عياصرة، ٢٠١٢، ص ص ٢٧٩-٢٨٦).

وسيطبق الأنموذج (أسلوب التحول والمساهمة (الحصة)) على خمس محافظات اختيرت لتطبيق الأسلوب عليها، وهي كما يأتي:

أولا: محافظة بغداد

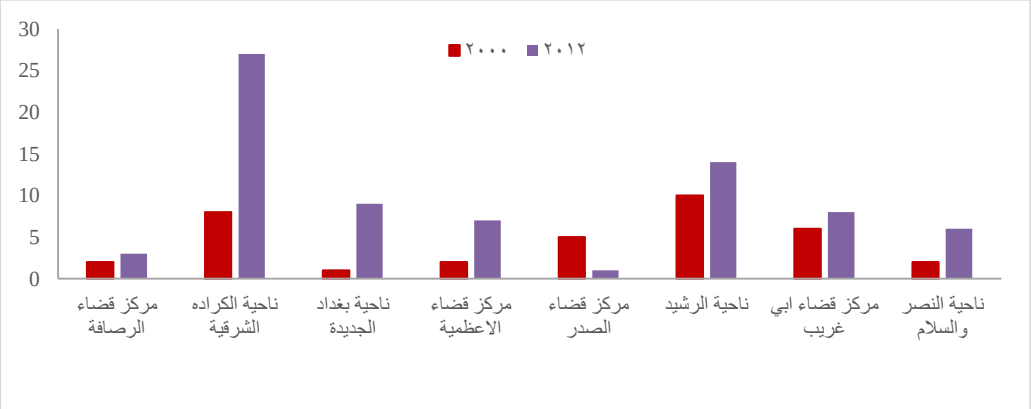
يبين الجدول (١) مؤشرات التنمية الصناعية* بحسب الوحدات الإدارية في محافظة بغداد للأعوام (٢٠٠٠-٢٠١٢)، والشكل (١) عدد المنشآت الصناعية بحسب الوحدات الإدارية في محافظة بغداد للأعوام(٢٠٠٠-٢٠١٢)، الشكل (٢) عدد العاملين في المنشأت الصناعية بحسب الوحدات الإدارية لمحافظة بغداد للأعوام (٢٠٠٠-٢٠١٢). والجدول (٢) تحليل البنية الصناعية المكانية بحسب الوحدات الإدارية لمحافظة بغداد باستخدام أسلوب التحول والمساهمة (الحصة) shift and share analysis، الجدول (٣) سياسات التنمية الصناعية المقترحة في محافظة بغداد.

الجدول (١) مؤشرات التنمية الصناعية بحسب الوحدات الإدارية في محافظة بغداد للأعوام(٢٠٠٠-٢٠١٢)

القضاء	الناحية	النشاط الصناعي	عدد المنشات 2000	عدد العاملين 2000	عدد المنشأت 2012	عدد العاملين 2012	الفرق في حجم العمالة	%
الرصافة	مركز القضاء	الجلود ومنتجاتها	2	32	3	49	17	53.1
	ناحية الكراده الشرقية	صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات	6	73	23	6630	6557	8982.2
		المنتجات الكيمياوية	2	21	4	1101	1080	5142.9
	ناحية بغداد الجديدة	صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات	1	9	9	236	227	2522.2
قضاء الاعظمية	مركز قضاء الاعظمية	صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات	2	20	7	4224	4204	21020.0
قضاء الصدر	مركز قضاء الصدر	صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات	5	75	1	12	-63	-84.0
قضاء المحمودية	ناحية الرشيد	صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات	3	50	13	446	396	792.0
		المنتجات الكيمياوية	7	127	1	43	-84	-66.1
قضاء ابي غريب	مركز قضاء ابي غريب	صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات	4	34	5	5626	5592	16447.1
		المنتجات الكيمياوية	2	29	3	197	168	579.3
	ناحية النصر والسلام	صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات	1	10	5	1370	1360	13600.0
		منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية	1	40	1	5	-35	-87.5
المجموع			**36**	**520**	**75**	**19939**	**19419**	**3734.4**

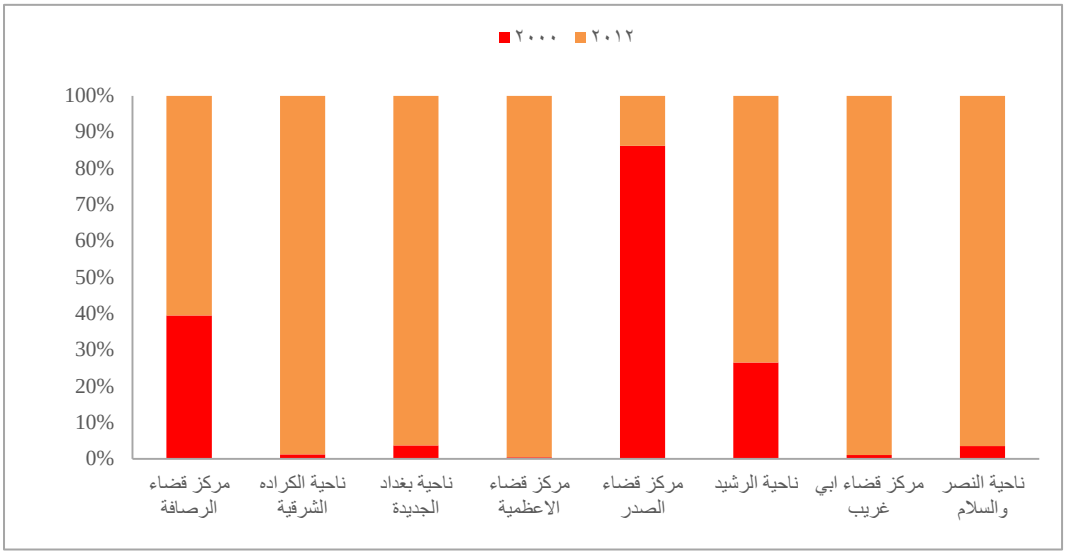
المصدر/ من عمل الباحث بالاعتماد على الجهاز المركزي للإحصاء، دائرة تكنولوجيا المعلومات، بيانات الحاسبة الإلكترونية غير منشورة، ٢٠١٧.

شكل (١) عدد المنشآت الصناعية حسب الوحدات الإدارية لمحافظة بغداد للأعوام (٢٠٠٠ -٢٠١٢)



المصدر/ بالاعتماد على الجدول (١).

شكل (٢) عدد العاملين في المنشآت الصناعية بحسب الوحدات الإدارية في محافظة بغداد للأعوام (٢٠٠٠-٢٠١٢)



المصدر/ بالاعتماد على الجدول (١).

جدول (٢) تحليل البنية الصناعية المكانية بحسب الوحدات الإدارية في محافظة بغداد باستعمال أسلوب التحول والمساهمة (الحصة) shift and share analysis

نوع الأنشطة الصناعية	المستوى الوطني		المستوى الإقليمي		النمو الوطني	النمو الإقليمي المفترض	النمو الفعلي	الانحراف	التركيب الصناعي	المساهمة الصناعية
	2000	2012	2000	2012	RN	N	Rr	Dr	M	S
صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات	36410	54884	271	18544	0.51	150	18273	18123	-864	18987
الجلود ومنتجاتها	2655	4026	32	49	0.52	18	17	-0.7	-0.7	-0.1
المنتجات الكيمياوية	12115	16797	177	1341	0.39	98	1164	1066	-196	1262
منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية	17478	31033	40	5	0.78	22	-35	-57	-8	-49
المجموع	68658	106740	520	19939	0.55	288	19419	19131	-1068	20199

المصدر/ عمل الباحث.

نجد عن طريق تطبيق المعادلات في الجدول في أعلاه، أن الفروع الصناعية في محافظة بغداد حققت في تركيبا سلبيا بلغ مجموعه (١٠٦٨-) على الرغم من أن النمو الفعلي كان إيجابيا بسبب الظروف التي تمر بها الصناعة بشكل عام في المحافظة والبلد بخاصة، وهذا يدل على أن تأثير سياسات التنمية الوطنية في المحافظة سلبي وغير إيجابي وعدم كفاية او أسهام الاستثمارات الصناعية فيها. وأن توقيع هذه الصناعات في محافظة بغداد حققت نتائج سلبية، متمثلا في نشاط الصناعات (المنتجات الغذائية والمشروبات) وبلغ (٨٦٤-) أي أن النمو الوطني لم يسهم في تعزيز هذا النشاط الصناعي. أما من حيث المساهمة الصناعية S وهي الأهم التي تظهر مدى تأثير الفروع أو النشاطات الصناعية ليس على محافظة بغداد فحسب بل على مستوى البلد بعامة . فأن فرع أو نشاط الصناعات

(المنتجات الغذائية والمشروبات) و (المنتجات الكيمياوية) حققت أكبر إسهام في نمو العمل على المستوى الوطني وبلغت لكل منهما (١٨٩٨٧) و (١٢٦٢) على التوالي. فيما سجلت (منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية) اسهاماً سلبياً مؤشرة عدم ملاءمتها المكانية في المحافظة وبنسبة متدنية وسلبية (صناعة الجلود ومنتجاتها). ومن هنا فأن السياسات المستقبلية للتنمية المكانية في محافظة بغداد ينبغي أن تسعى الى تشجيع الاستثمارات في صناعات (المنتجات الغذائية والمشروبات) بالدرجة الأولى تليها الأنشطة او الفروع الصناعية الأخرى وبحسب إسهامها، وتليها صناعة (المنتجات الكيمياوية).

ولتحقيق التنمية المكانية وركيزتها "العدالة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية، الجدول (٣) سياسات التنمية الصناعية المقترحة في محافظة بغداد، فينبغي تحفيزها بشكل أكبر في قضاء الرصافة في ناحية الكرادة الشرقية وقضاء أبي غريب في مركزه وناحية النصر والسلام ثم قضاء الاعظمية في مركزها والمحمودية في ناحية الرشيد فيما يتعلق بالصناعات (المنتجات الغذائية والمشروبات). ثم المرتبة الثانية في الأولوية فيجب ان تكون في (صناعة المنتجات الكيمياوية) فتكون في أقضية الرصافة في ناحية الكرادة الشرقية وقضاء ابي غريب في مركزه وقضاء المحمودية في ناحية الرشيد ثم قضاء الرصافة في ناحية بغداد الجديدة ثم قضاء الصدر في مركزه، وعن طريق توطين الصناعات المؤشرة أزاءها.

جدول (٣) سياسات التنمية الصناعية المقترحة في محافظة بغداد

المؤشر التخطيطي	الحيز المكاني	نوع النشاط	المبررات والمعايير
العدالة الاجتماعية	قضاء الرصافة / ناحية الكرادة الشرقية / ناحية بغداد الجديدة	المنتجات الغذائية والمشروبات	تقليص التباين في مستوى التنمية
	قضاء أبي غريب/ المركز وناحية النصر والسلام		تحقيق التركز الصناعي
	قضاء الاعظمية / المركز		
	قضاء المحمودية / ناحية الرشيد		
	قضاء الصدر / المركز		أستثمار الموارد المتاحة
	قضاء الرصافة / ناحية بغداد الجديدة		
الكفاءة الاقتصادية	قضاء الرصافة / ناحية الكرادة الشرقية	المنتجات الكيمياوية	توفر الوفورات الأقتصادية
	قضاء ابي غريب / مركز القضاء		
	قضاء المحمودية / ناحية الرشيد		توفر الموارد المتاحة
	قضاء ابي غريب / ناحية النصر والسلام	منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية	
	قضاء الرصافة / المركز	الجلود ومنتجاتها	
الموائمة بين المبدأين	قضاء الرصافة	المنتجات الغذائية والمشروبات والمنتجات الكيمياوية والجلود	توفر المواد الخام والمواد الاولية
	قضاء الاعظمية	المنتجات الغذائية والمشروبات	تقليص التباين في مستوى التنمية
	قضاء الصدر		أستثمار الموارد المتاحة
	قضاء المحمودية		
	قضاء أبي غريب	المنتجات الغذائية والمشروبات والمنتجات الكيمياوية	
		منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية	

المصدر/ عمل الباحث .

ثانيا: محافظة الأنبار

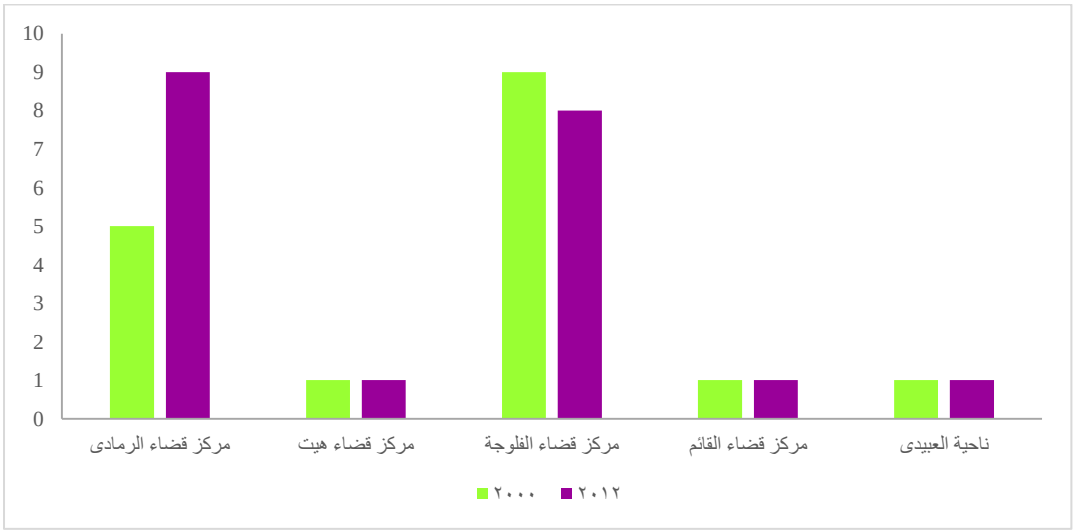
يمثل الجدول (٤) مؤشرات التنمية الصناعية بحسب الوحدات الإدارية لمحافظة الأنبار للأعوام (٢٠٠٠-٢٠١٢)، والشكل (٣) عدد المنشآت الصناعية بحسب الوحدات الإدارية لمحافظة الأنبار للأعوام (٢٠٠٠-٢٠١٢)، الشكل (٤) عدد العاملين في المنشأت الصناعية بحسب الوحدات الإدارية لمحافظة الأنبار للأعوام (٢٠٠٠-٢٠١٢). والجدول (٥) تحليل البنية الصناعية المكانية بحسب الوحدات الإدارية لمحافظة الأنبار باستعمال أسلوب التحول والمساهمة (الحصة) shift and share analysis، الجدول (٦) سياسات التنمية الصناعية المقترحة في محافظة الأنبار.

الجدول (٤) مؤشرات التنمية الصناعية حسب الوحدات الإدارية لمحافظة الأنبار للأعوام (٢٠٠٠-٢٠١٢)

القضاء	الناحية	النشاط الصناعي	عدد المنشآت 2000	عدد العاملين 2000	عدد المنشأت 2012	عدد العاملين 2012	الفرق في حجم العمالة	%
قضاء الرمادى	مركز قضاء الرمادى	صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات	2	108	2	75	-33	-30.6
		منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية	3	1925	7	2636	711	36.9
قضاء هيت	مركز قضاء هيت	صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات	1	43	1	54	11	25.6
قضاء الفلوجة	مركز قضاء الفلوجة	صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات	5	155	5	232	77	49.7
		منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية	4	163	3	221	58	35.6
قضاء القائم	مركز قضاء القائم	منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية	1	6	1	1046	1040	17333.3
	ناحية العبيدى	التعدين والأستخراج	1	2705	1	3693	988	36.5
المجموع			**17**	**5105**	**20**	**7957**	**2852**	**55.9**

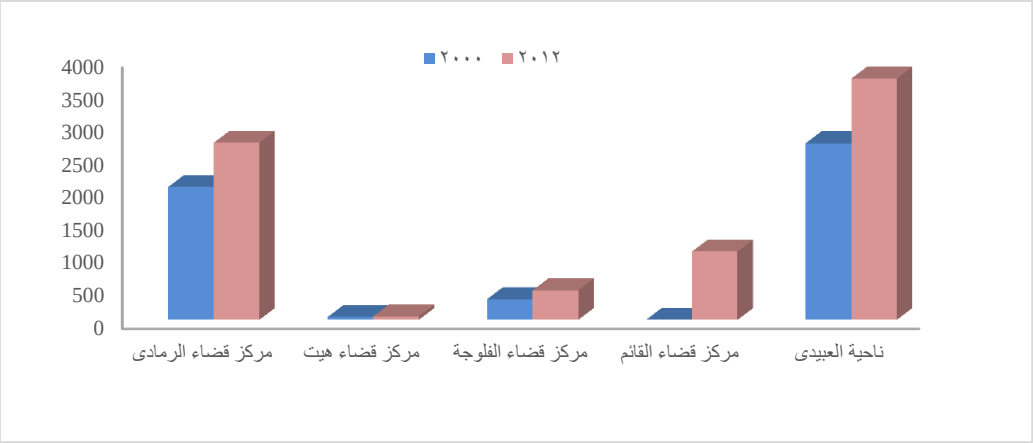
المصدر/ الباحث بالاعتماد على الجهاز المركزي للإحصاء، مصدر سابق.

شكل (٣) عدد المنشآت الصناعية حسب الوحدات الإدارية لمحافظة الأنبار للأعوام (٢٠٠٠-٢٠١٢)



المصدر/ الجدول (٤).

الشكل (٤) عدد العاملين في المنشآت الصناعية حسب الوحدات الإدارية في محافظة الأنبار للأعوام (٢٠٠٠-٢٠١٢).



المصدر/ الجدول (٤).

جدول (٥) تحليل البنية الصناعية المكانية بحسب الوحدات الإدارية في محافظة الأنبار باستعمال أسلوب التحول والمساهمة (الحصة) shift and share analysis

نوع الأنشطة الصناعية	المستوى الوطني		المستوى الإقليمي		النمو الوطني	النمو الإقليمي المفترض	النمو الفعلي	الانحراف	التركيب الصناعي	المساهمة الصناعية
	2000	2012	2000	2012	RN	N	Rr	Dr	M	S
صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات	36410	54884	306	361	0.51	279	55	-224	-22	-202
منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية	17478	31033	2094	3903	0.78	1910	1809	-101	-247	146
التعدين والأستخراج	24861	64679	2705	3693	1.60	2468	988	-1480	681	-2161
المجموع	78749	150596	5105	7957	0.91	4658	2852	-1806	411	-2217

المصدر/ عمل الباحث.

نجد عن طريق تطبيق المعادلات في الجدول في أعلاه، أن الأنشطة الصناعية في محافظة الانبار حققت تركيبا إيجابيا بلغ مجموعه (٤١١) وأن النمو الفعلي كان إيجابيا هذا يعني ان الصناعة في البلاد بدأت تتحسن وعلى مستوى المحافظة واقليمها بسبب الاهتمام بتوجيه الاستثمارات الحكومية والخاصة وتقديم الدعم لها للنهوض بهذا القطاع، وهذا يدل على أن تأثير سياسات التنمية الوطنية في محافظة الانبار كان إيجابيا والاستثمارات الصناعية فيها. وأن توقيع هذه الصناعات في محافظة الانبار حققت نتائج إيجابية، متمثلة في نشاط الصناعات (التعدين والاستخراج) وبلغت (٦٨١) أي أن النمو الوطني أسهم في تعزيز هذا النشاط الصناعي.

أما من حيث المساهمة الصناعية S وهي الأهم والتي تظهر مدى تأثير الفروع أو النشاطات الصناعية ليس في محافظة الانبار وأنما على مستوى البلد بعامة. فأن فرع أو نشاط الصناعات (منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية)

حققت اسهاماً إيجابياً في نمو العمل على المستوى الوطني والتي بلغت (١٤٥). فيما سجلت (صناعة التعدين والاستخراج) اسهاماً سلبياً مؤشرة عدم ملائمتها المكانية في المحافظة، وأيضا صناعة المنسوجات، وبنسبة متدنية صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات.

ومن هنا فأن السياسات المستقبلية للتنمية المكانية في محافظة الانبار ينبغي أن تسعى الى تشجيع الاستثمارات في صناعات (منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية). ولتحقيق التنمية المكانية وركيزتها "العدالة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية، أنظر الجدول (٦) سياسات التنمية الصناعية المقترحة في محافظة الأنبار، فينبغي تحفيزها بشكل أكبر في مركز قضاء الرمادي بشكل كبير وأيضا مركز قضاء القائم فيما يتعلق بصناعة (منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية). أما المرتبة الثانية في الأولوية فيجب ان تكون في صناعات (المنتجات الغذائية والمشروبات) في مركز قضاء الفلوجة ثم مركز قضاء الرمادي ومركز قضاء هيت، وأيضا ولتحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية ينبغي توجيه صناعة التعدين والاستخراج في ناحية العبيدي في قضاء القائم وأقامة صناعات المنتجات الغذائية والمشروبات في قضاء حديثة، والصناعات النسيجية في قضاء عنه وعن طريق توطين الصناعات المؤشرة أزاءها.

الجدول (٦) سياسات التنمية الصناعية المقترحة في محافظة الأنبار

المؤشر التخطيطي	الحيز المكاني	نوع النشاط	المبررات والمعايير
العدالة الاجتماعية	**قضاء القائم / ناحية العبيدي**	صناعة التعدين والاستخراج	تقليص التباين في مستوى التنمية
	قضاء حديثة	صناعات المنتجات الغذائية والمشروبات	تحقيق التركز الصناعي
	قضاء عنه	الصناعات النسيجية	أستثمار الموارد المتاحة
الكفاءة الاقتصادية	**قضاء الرمادي / المركز**	منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية	توفر المواد الخام والمواد الأولية والايدي العاملة
	قضاء القائم / المركز		
	قضاء الفلوجة / المركز	المنتجات الغذائية والمشروبات	
	قضاء الرمادي/المركز		
	قضاء هيت / المركز		
الموائمة بين المبدأين	**قضاء القائم / ناحية العبيدي**	صناعة التعدين والاستخراج	تقليص التباين في مستوى التنمية
	قضاء حديثة	صناعات المنتجات الغذائية والمشروبات	
	قضاء عنه	الصناعات النسيجية	
	قضاء الرمادي / المركز	منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية	أستثمار الموارد المتاحة
	قضاء القائم / المركز		
	قضاء الفلوجة / المركز	المنتجات الغذائية والمشروبات	
	قضاء الرمادي/المركز		
	قضاء هيت / المركز		

المصدر/ عمل الباحث.

ثالثا: محافظة بابل

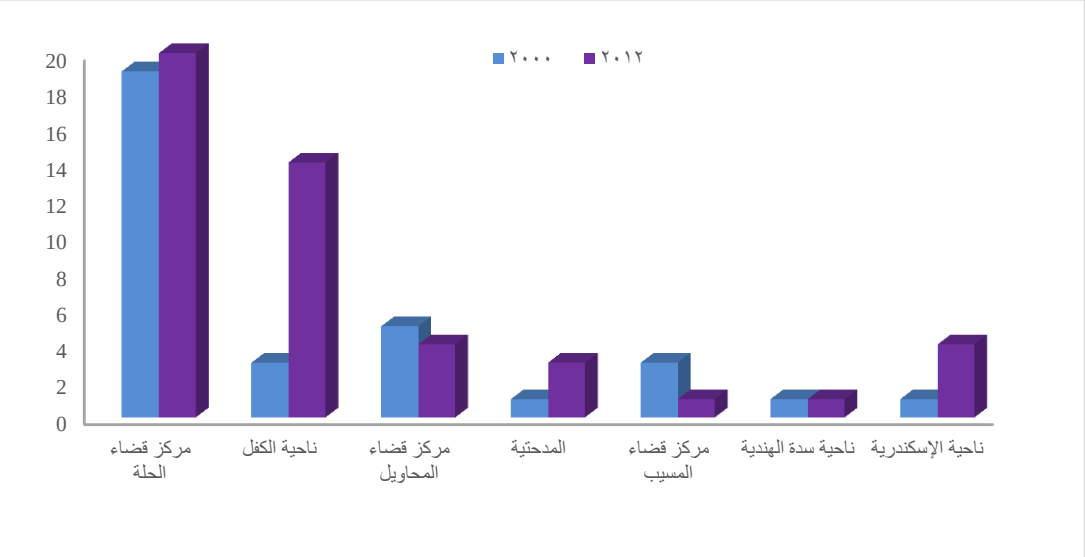
يشير الجدول (٧) مؤشرات التنمية الصناعية بحسب الوحدات الإدارية في محافظة بابل في الأعوام (٢٠٠٠-٢٠١٢)، والشكل (٥) عدد المنشآت الصناعية بحسب الوحدات الإدارية في محافظة بابل للأعوام (٢٠٠٠-٢٠١٢)، الشكل (٦) عدد العاملين في المنشأت الصناعية حسب الوحدات الإدارية في محافظة بابل للأعوام (٢٠٠٠-٢٠١٢). والجدول (٨) تحليل البنية الصناعية المكانية حسب الوحدات الإدارية في محافظة بابل باستعمال أسلوب التحول والمساهمة (الحصة) shift and share analysis، الجدول (٩) سياسات التنمية الصناعية المقترحة في محافظة بابل.

جدول (٧) مؤشرات التنمية الصناعية بحسب الوحدات الإدارية في محافظة بابل للأعوام (٢٠٠٠-٢٠١٢)

القضاء	الناحية	النشاط الصناعي	عدد المنشآت 2000	عدد العاملين 2000	عدد المنشآت 2012	عدد العاملين 2012	الفرق في حجم العمالة	%
قضاء الحلة	مركز قضاء الحلة	صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات	13	405	17	495	90	22.2
		صناعة المنسوجات	6	2892	3	3071	179	6.2
	ناحية الكفل	التعدين والأستخراج	3	156	14	705	549	351.9
قضاء المحاويل	مركز قضاء المحاويل	التعدين والأستخراج	5	269	4	286	17	6.3
قضاء الهاشمية	المدحتية	صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات	1	22	3	115	93	422.7
قضاء المسيب	مركز قضاء المسيب	صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات	3	72	1	63	-9	-12.5
	ناحية سدة الهندية	المنتجات الكيمياوية	1	1203	1	1945	742	61.7
	ناحية الإسكندرية	صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات	1	5	4	68	63	1260.0
المجموع			**33**	**5024**	**47**	**6748**	**1724**	**34.3**

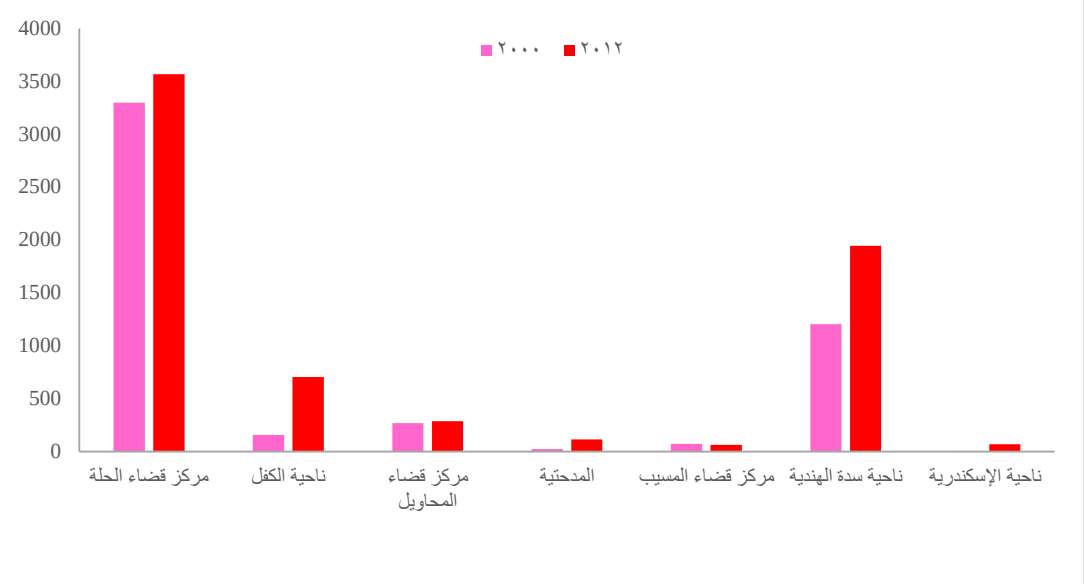
المصدر/ الباحث بالاعتماد على الجهاز المركزي للإحصاء، مصدر سابق.

الشكل (٥) عدد المنشآت الصناعية حسب الوحدات الإدارية لمحافظة بابل للأعوام (٢٠٠٠-٢٠١٢)



المصدر/ الجدول (٧).

شكل (٦) عدد العاملين في المنشآت الصناعية حسب الوحدات الإدارية لمحافظة بابل للأعوام (٢٠٠٠-٢٠١٢)



المصدر/ جدول (٧).

جدول (٨) تحليل البنية الصناعية المكانية بحسب الوحدات الإدارية في محافظة بابل باستعمال أسلوب التحول والمساهمة (الحصة) shift and share analysis

نوع الأنشطة الصناعية	المستوى الوطني		المستوى الإقليمي		النمو الوطني	النمو الإقليمي المفترض	النمو الفعلي	الانحراف	التركيب الصناعي	المساهمة الصناعية
	2000	2012	2000	2012	RN	N	Rr	Dr	M	S
صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات	36410	54884	504	741	0.51	329	237	-92	-34	-57
صناعة المنسوجات	21182	19891	2892	3071	-0.06	1886	179	-1707	-128	-1580
التعدين والأستخراج	24861	64679	425	991	1.60	277	566	289	537	-249
المنتجات الكيمياوية	12115	16797	1203	1945	0.39	785	742	-43	-197	155
المجموع	94568	156251	5024	6748	0.65	3277	1724	-1553	178	-1731

المصدر/ عمل الباحث.

نجد من تطبيق المعادلات في الجدول أعلاه، أن الأنشطة الصناعية في محافظة بابل حققت تركيبا إيجابيا بلغ مجموعه (١٧٨) وأن النمو الفعلي كان إيجابيا هذا يعني ان الصناعة في البلاد بدأت تتحسن وعلى مستوى المحافظة واقليمها بسبب الاهتمام بتوجيه الاستثمارات الحكومية والخاصة وتقديم الدعم لها للنهوض بهذا القطاع، وهذا يدل على أن تأثير سياسات التنمية الوطنية على محافظة بابل كان إيجابيا والاستثمارات الصناعية فيها. وأن توقيع هذه الصناعات في محافظة بابل حققت نتائج إيجابية، متمثلا في نشاط الصناعات (التعدين والاستخراج) وبلغت (٥٣٧) أي أن النمو الوطني أسهم في تعزيز هذا النشاط الصناعي.

أما من حيث المساهمة الصناعية S وهي الأهم التي تظهر مدى تأثير الفروع أو النشاطات الصناعية ليس على محافظة بابل فحسب بل في مستوى البلد بعامة.

فأن فرع أو نشاط الصناعات (المنتجات الكيمياوية) حققت مساهمة إيجابية في نمو العمل على المستوى الوطني والتي بلغت (١٥٦). فيما سجلت (صناعة التعدين والاستخراج) اسهاماً سلبياً مؤشرة عدم ملاءمتها المكانية في المحافظة، وأيضا صناعة المنسوجات، وبنسبة متدنية جدا صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات. ومن هنا فأن السياسات المستقبلية للتنمية المكانية في محافظة بابل ينبغي أن تسعى الى تشجيع الاستثمارات في صناعات (منتجات الكيمياوية).

ولتحقيق التنمية المكانية وركيزتها "العدالة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية، الجدول (٩) سياسات التنمية الصناعية المقترحة في محافظة بابل، فينبغي تحفيزها بشكل أكبر في قضاء المسيب في ناحية سدة الهندية بشكل كبير فيما يتعلق بالصناعة (المنتجات الكيمياوية). أما المرتبة الثانية في الأولوية فيجب ان تكون في صناعات (المنتجات الغذائية والمشروبات) و(المنسوجات) في مركز قضاء الحلة وقضاء الهاشمية في ناحية المدحتية ومركز قضاء المسيب. وأيضا ولتحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية ينبغي توجيه صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات والتعدين والاستخراج في ناحية الكفل في قضاء الحلة ومركز قضاء المحاويل، وعن طريق توطين الصناعات المؤشرة أزاءها.

جدول (٩) سياسات التنمية الصناعية المقترحة في محافظة بابل

المؤشر التخطيطي	الحيز المكاني	نوع النشاط	المبررات والمعايير
العدالة الاجتماعية	قضاء الحلة / ناحية الكفل	صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات والتعدين والاستخراج	تقليص التباين في مستوى التنمية
	قضاء المحاويل / المركز		تحقيق التركز الصناعي
			أستثمار الموارد المتاحة
الكفاءة الاقتصادية	قضاء المسيب / ناحية سدة الهندية	(صناعة المنتجات الكيمياوية)	توفر الوفورات الأقتصادية
	قضاء الحلة / المركز	صناعة (المنتجات الغذائية والمشروبات والمنسوجات)	توفر المواد الخام والمواد الأولية والايدي العاملة
	قضاء الهاشمية / ناحية المدحتية		
	قضاء المسيب / المركز		
الموائمة بين المبدأين	قضاء الحلة / ناحية الكفل	صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات والتعدين والاستخراج	تقليص التباين في مستوى التنمية
	قضاء المحاويل / المركز		
	قضاء المسيب / ناحية سدة الهندية	(صناعة المنتجات الكيمياوية)	أستثمار الموارد المتاحة
	قضاء الحلة / المركز	صناعة (المنتجات الغذائية والمشروبات والمنسوجات)	
	قضاء الهاشمية / ناحية المدحتية		
	قضاء المسيب / المركز		

المصدر/ عمل الباحث.

رابعاً: محافظة "النجف الأشرف"

يمثل الجدول (١٠) مؤشرات التنمية الصناعية بحسب الوحدات الإدارية في محافظة "النجف الأشرف" للأعوام (٢٠٠٠-٢٠١٢)، والشكل (٧) عدد المنشآت الصناعية بحسب الوحدات الإدارية لمحافظة "النجف الأشرف" للأعوام (٢٠٠٠-

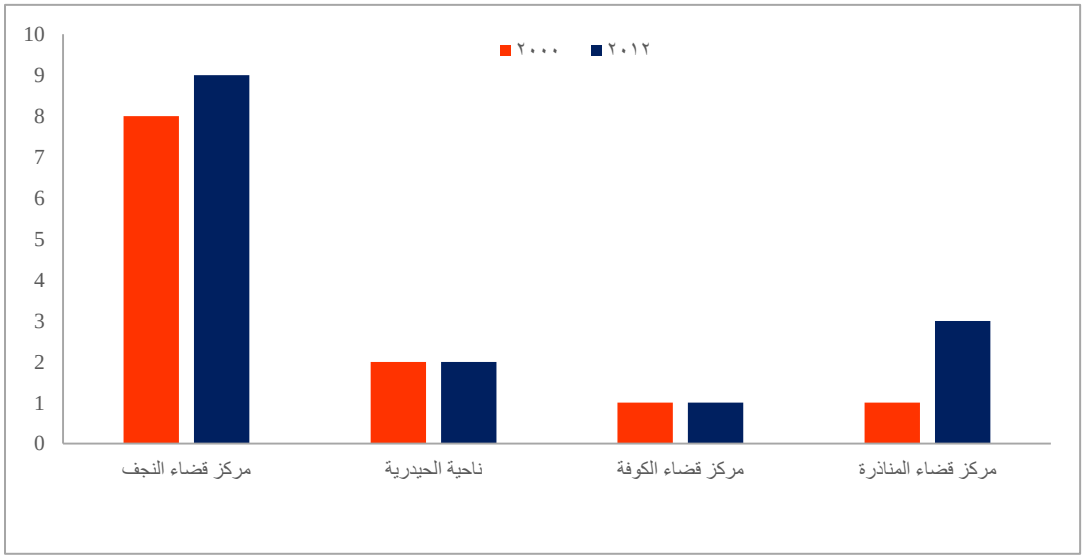
٢٠١٢)، الشكل (٨) عدد العاملين في المنشأت الصناعية بحسب الوحدات الإدارية لمحافظة "النجف الأشرف" للأعوام (٢٠٠٠-٢٠١٢). والجدول (١١) تحليل البنية الصناعية المكانية بحسب الوحدات الإدارية لمحافظة "النجف الأشرف" باستعمال أسلوب التحول والمساهمة (الحصة) shift and share analysis، الجدول (١٢) سياسات التنمية الصناعية المقترحة في محافظة "النجف الأشرف".

جدول (١٠) مؤشرات التنمية الصناعية بحسب الوحدات الإدارية في محافظة "النجف الأشرف" للأعوام (٢٠٠٠-٢٠١٢)

القضاء	الناحية	النشاط الصناعي	عدد المنشآت 2000	عدد العاملين 2000	عدد المنشأت 2012	عدد العاملين 2012	الفرق في حجم العمالة	%
قضاء النجف	مركز قضاء النجف	صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات	8	127	9	684	557	438.6
	ناحية الحيدرية	التعدين والأستخراج	2	2117	2	2811	694	32.8
قضاء الكوفة	مركز قضاء الكوفة	منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية	1	3146	1	7915	4769	151.6
قضاء المناذرة	مركز قضاء المناذرة	منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية	1	34	3	197	163	479.4
المجموع			**12**	**5424**	**15**	**11607**	**6183**	**114.0**

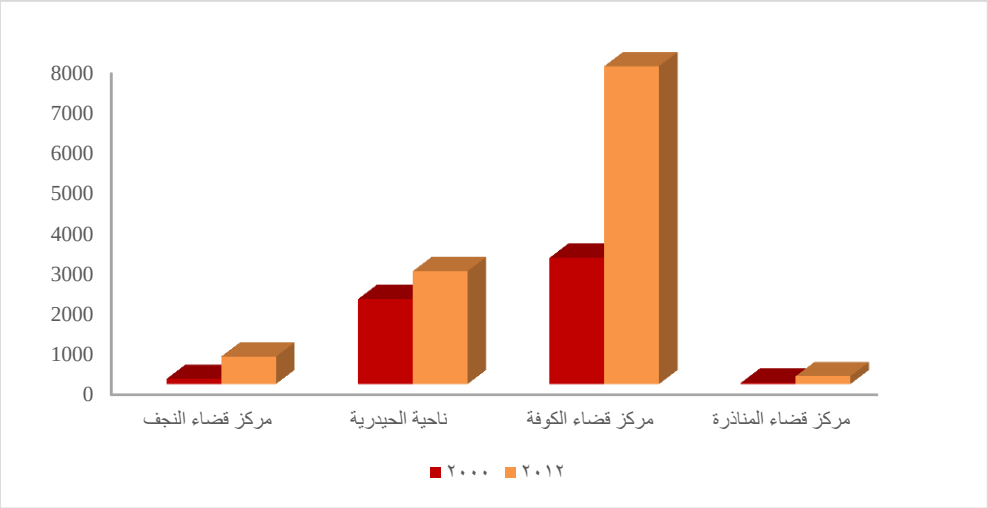
المصدر/ الباحث بالاعتماد على الجهاز المركزي للإحصاء، مصدر سابق.

شكل (٧) عدد المنشآت الصناعية حسب الوحدات الإدارية لمحافظة "النجف الأشرف" للأعوام (٢٠٠٠-٢٠١٢)



المصدر/ جدول (١٠).

شكل (٨) عدد العاملين في المنشآت الصناعية بحسب الوحدات الإدارية في محافظة "النجف الأشرف" للأعوام (٢٠٠٠-٢٠١٢)



المصدر/ جدول (١٠).

جدول (١١) تحليل البنية الصناعية المكانية حسب الوحدات الإدارية لمحافظة "النجف الأشرف" باستعمال أسلوب التحول والمساهمة (الحصة) shift and share analysis

نوع الأنشطة الصناعية	المستوى الوطني		المستوى الإقليمي		النمو الوطني	النمو الإقليمي المفترض	النمو الفعلي	الانحراف	التركيب الصناعي	المساهمة الصناعية
	2000	2012	2000	2012	RN	N	Rr	Dr	M	S
صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات	36410	54884	127	684	0.51	116	557	441	-226	667
منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية	17478	31033	3180	8112	0.78	2901	4932	2031	-675	2705
التعدين والأستخراج	24861	64679	2117	2811	1.60	1931	694	-1237	478	-1716
المجموع	78749	150596	5424	11607	0.91	4949	6183	1234	-422	1656

المصدر/ عمل الباحث.

نجد عن طريق تطبيق المعادلات في الجدول أعلاه، أن الأنشطة الصناعية في محافظة "النجف الأشرف" حققت تركيبا سلبيا بلغ مجموعه (٤٢٢-) على الرغم من أن النمو الفعلي كان إيجابيا هذا يعني ان الصناعة في البلاد بدأت تتحسن لكن الصناعة على مستوى المحافظة المقدسة واقليمها كان سلبيا بسبب قلة الاهتمام بتوجيه الاستثمارات الحكومية والقطاع الخاص او حتى رعايتها وتقديم الدعم لها للنهوض بهذا القطاع، وهذا يدل على أن تأثير سياسات التنمية الوطنية في محافظة "النجف الأشرف" كان سلبيا والاستثمارات الصناعية فيها. وأن توقيع هذه الصناعات في محافظة "النجف الأشرف" حققت نتائج سلبية، متمثلا في نشاط الصناعات (منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية) وبلغ (٦٧٥-) بينما نجد بأن (صناعة التعدين والاستخراج) والتي بلغ تركيبها الصناعي (٤٧٨) كان ايجابيا

أي أن النمو الوطني أسهم في تعزيز هذا النشاط الصناعي. أما من حيث الاسهام الصناعي S وهي الأهم والتي تظهر مدى تأثير الفروع أو النشاطات الصناعية ليس على محافظة "النجف الأشرف" فحسب بل على مستوى البلد بعامة .

فأن فرع أو نشاط الصناعات (منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية) حققت أكبر إسهام في نمو العمل على المستوى الوطني التي بلغ (٢٧٠٥) وصناعة المنتجات الغذائية والمشروبات منها سجلت اسهاماً إيجابياً بلغ (٦٦٧). فيما سجلت (صناعة التعدين والاستخراج) اسهاماً سلبياً مؤشرة عدم ملاءمتها المكانية في المحافظة. ومن هنا فأن السياسات المستقبلية للتنمية المكانية في محافظة "النجف الأشرف" ينبغي أن تسعى الى تشجيع الاستثمارات في صناعات (منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية) بالدرجة الأولى تليها صناعة (صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات) ويمكن توقيع صناعات الانشائية وصناعات النسيج والالبسة والجلود في المحافظة المقدسة.

ولتحقيق التنمية المكانية وركيزتها "العدالة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية، الجدول (١٢) سياسات التنمية الصناعية المقترحة في محافظة "النجف الأشرف"، فيجب تحفيزها بشكل أكبر في قضاء الكوفة بشكل كبير فيما يتعلق بالصناعة (منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية). أما المرتبة الثانية في الأولوية فيجب ان تكون في صناعات (المنتجات الغذائية والمشروبات) في قضاء النجف. وأيضا ولتحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية ينبغي توجيه صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات والنسيج والالبسة والجلود في قضاء المناذرة. وعن طريق توطين الصناعات المؤشرة أزاءها.

جدول (١٢) سياسات التنمية الصناعية المقترحة في محافظة "النجف الأشرف"

المؤشر التخطيطي	الحيز المكاني	نوع النشاط	المبررات والمعايير
العدالة الاجتماعية	قضاء المناذرة	صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات والنسيج والالبسة والجلود	تقليص التباين في مستوى التنمية تحقيق التركز الصناعي أستثمار الموارد المتاحة
الكفاءة الاقتصادية	قضاء النجف	(صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات)	توفر الوفورات الأقتصادية
	قضاء الكوفة	(منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية)	توفر المواد الخام والمواد الأولية والايدي العاملة
الموائمة بين المبدأين	قضاء النجف	(صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات)	أستثمار الموارد المتاحة
	قضاء الكوفة	(منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية)	
	قضاء المناذرة	صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات والانشائية والنسيج والالبسة والجلود	تقليص التباين في مستوى التنمية

المصدر/ عمل الباحث.

خامساً: محافظة البصرة

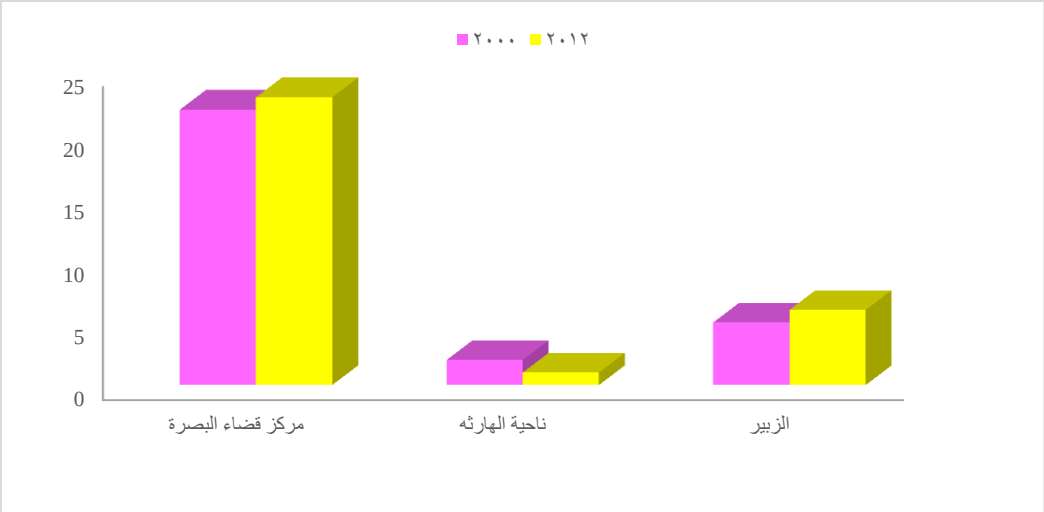
يشير الجدول (١٣) مؤشرات التنمية الصناعية بحسب الوحدات الإدارية في محافظة البصرة للأعوام (٢٠٠٠-٢٠١٢)، والشكل (٩) عدد المنشآت الصناعية بحسب الوحدات الإدارية لمحافظة البصرة للأعوام (٢٠٠٠-٢٠١٢)، الشكل (١٠) عدد العاملين في المنشأت الصناعية بحسب الوحدات الإدارية لمحافظة البصرة للأعوام (٢٠٠٠-٢٠١٢). والجدول (١٤) تحليل البنية الصناعية المكانية بحسب الوحدات الإدارية في محافظة البصرة باستعمال أسلوب التحول والمساهمة (الحصة) share and shift analysis، الجدول (١٥) سياسات التنمية الصناعية المقترحة في محافظة البصرة.

جدول (١٣) مؤشرات التنمية الصناعية بحسب الوحدات الإدارية في محافظة البصرة للأعوام (٢٠٠٠-٢٠١٢)

القضاء	الناحية	النشاط الصناعي	عدد المنشآت 2000	عدد العاملين 2000	عدد المنشآت 2012	عدد العاملين 2012	الفرق في حجم العمالة	%
قضاء البصرة	مركز قضاء البصرة	صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات	18	668	21	895	227	34.0
		منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية	4	95	2	28	-67	-70.5
	ناحية الهارثه	صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات	2	206	1	11	-195	-94.7
الزبير	المركز	التعدين والأستخراج	3	7704	4	17800	10096	131.0
		منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية	2	17	2	310	293	1723.5
المجموع			**29**	**8690**	**30**	**19044**	**10354**	**119.1**

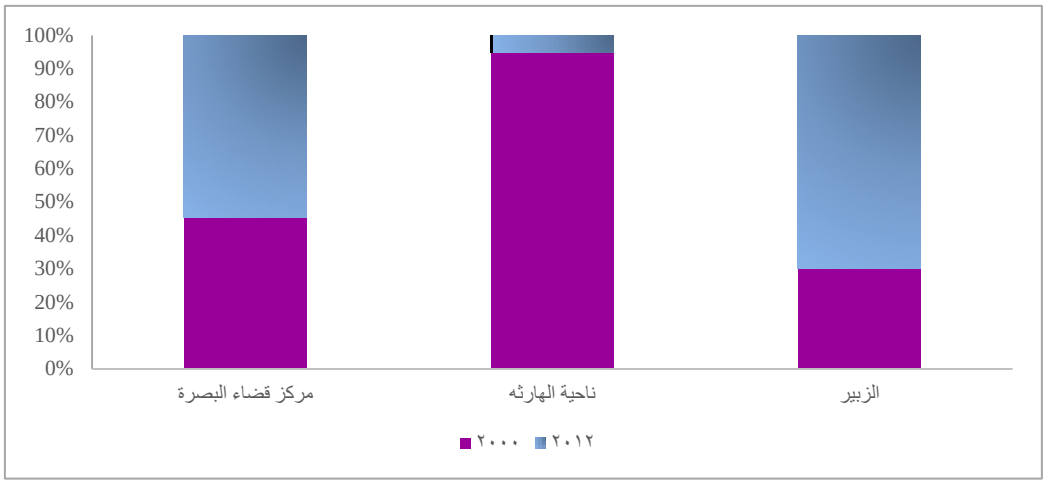
المصدر/ الباحث بالاعتماد على الجهاز المركزي للإحصاء، مصدر سابق.

شكل (٩) عدد المنشآت الصناعية بحسب الوحدات الإدارية في محافظة البصرة للأعوام (٢٠٠٠-٢٠١٢)



المصدر/ جدول (١٣).

شكل (١٠) عدد العاملين في المنشآت الصناعية بحسب الوحدات الإدارية في محافظة البصرة للأعوام (٢٠٠٠-٢٠١٢)



المصدر/ جدول (١٣).

جدول (١٤)

تحليل البنية الصناعية المكانية بحسب الوحدات الإدارية في محافظة البصرة باستخدام أسلوب التحول والمساهمة (الحصة) shift and share analysis

نوع الأنشطة الصناعية	المستوى الوطني		المستوى الإقليمي		النمو الوطني	النمو الإقليمي المفترض	النمو الفعلي	الانحراف	التركيب الصناعي	المساهمة الصناعية
	2000	2012	2000	2012	RN	N	Rr	Dr	M	S
صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات	36410	54884	874	906	0.51	797	32	-765	-13	-752
منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية	17478	31033	112	338	0.78	102	226	124	-31	155
التعدين والأستخراج	24861	64679	7704	17800	1.60	7029	10096	3067	6959	-3892
	78749	**150596**	**8690**	**19044**	**0.91**	**7928**	**10354**	**2426**	**6915**	**-4489**

المصدر/ عمل الباحث.

نجد من تطبيق المعادلات في الجدول أعلاه، أن الأنشطة الصناعية في محافظة البصرة حققت تركيبا إيجابيا بلغ مجموعه (٦٩١٥) وأن النمو الفعلي كان إيجابيا هذا يعني ان الصناعة في البلاد بدأت تتحسن وعلى مستوى المحافظة أيضا واقليمها بسبب الاهتمام بتوجيه الاستثمارات الحكومية والقطاع الخاص ورعايتها وتقديم الدعم لها للنهوض بهذا القطاع، وهذا يدل على أن تأثير سياسات التنمية الوطنية في محافظة البصرة كان إيجابيا. وأن توقيع هذه الصناعات في محافظة البصرة قد حققت نتائج إيجابية، واكبرها كان في نشاط الصناعات (صناعة التعدين والاستخراج) التي بلغ تركيبها الصناعي (٦٩٥٩) أي أن النمو الوطني أسهم في تعزيز هذا النشاط الصناعي. أما من حيث المساهمة الصناعية S وهي الأهم التي تظهر مدى تأثير الفروع أو النشاطات الصناعية ليس على محافظة البصرة فحسب بل على مستوى البلد بعامة . فأن فرع أو نشاط الصناعات (منتجات

الخامات التعدينية غير المعدنية) حققت اسهاماً إيجابياً في نمو العمل على المستوى الوطني التي بلغت (١٥٥). فيما سجلت (صناعة التعدين والاستخراج) اسهاماً سلبياً مؤشرة عدم ملاءمتها المكانية في المحافظة، وصناعة المنتجات الغذائية والمشروبات أيضا اسهاماً كان سلبياً .

جدول (١٥) سياسات التنمية الصناعية المقترحة في محافظة البصرة

المؤشر التخطيطي	الحيز المكاني	نوع النشاط	المبررات والمعايير
العدالة الاجتماعية	قضاء البصرة / المركز وناحية الهارثة	صناعة المنتجات الغذائية	تقليص التباين في مستوى التنمية
	قضاء القرنة		
	قضاء الفاو		تحقيق التركز الصناعي
	قضاء شط العرب		
	قضاء ابي الخصيب		
	قضاء المدينة		أستثمار الموارد المتاحة
الكفاءة الاقتصادية	قضاء الزبير	منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية	توفر الوفورات الأقتصادية
	قضاء البصرة		توفر المواد الخام والمواد الأولية والايدي العاملة
الموائمة بين المبدأين	قضاء البصرة / المركز وناحية الهارثة	صناعة المنتجات الغذائية	تقليص التباين في مستوى التنمية
	قضاء القرنة		
	قضاء الفاو		تحقيق التركز الصناعي
	قضاء شط العرب		
	قضاء ابي الخصيب		
	قضاء المدينة		أستثمار الموارد المتاحة
	قضاء الزبير	منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية	توفر الوفورات الأقتصادية
	قضاء البصرة		توفر المواد الخام والمواد الأولية والايدي العاملة

المصدر/ عمل الباحث.

ومن هنا فأن السياسات المستقبلية للتنمية المكانية في محافظة البصرة ينبغي أن تسعى الى تشجيع الاستثمارات في صناعات (منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية) بالدرجة الأولى تليها صناعة (التعدين والاستخراج) ثم صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات. ولتحقيق التنمية المكانية وركيزتها "العدالة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية، الجدول (١٥) سياسات التنمية الصناعية المقترحة في محافظة البصرة، فيكون تحفيزها بشكل اكبر في قضاء الزبير بشكل كبير فيما يتعلق بالصناعة (منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية) وقضاء البصرة. أما المرتبة الثانية في الأولوية فيجب ان تكون في صناعات (التعدين والاستخراج) في قضاء الزبير. وأيضا ولتحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية ينبغي توجيه صناعة المنتجات

الغذائية والمشروبات والنسيج والالبسة والجلود في مركز وناحية الهارثة في قضاء البصرة. وعن طريق توطين الصناعات المؤشرة أزاءها.

الاستنتاجات

- ❖ حقق نشاط الصناعات (المنتجات الغذائية والمشروبات) و (المنتجات الكيمياوية) أكبر اسهام في نمو العمل على المستوى الوطني وبلغت لكل منهما (١٨٩٨٧) و (١٢٦٢) على التوالي في محافظة بغداد.
- ❖ حقق نشاط الصناعات (منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية) اسهاماً إيجابياً في نمو العمل على المستوى الوطني التي بلغت (١٤٥) في محافظة الانبار.
- ❖ فيما يتعلق بنشاط الصناعات (المنتجات الكيمياوية) فقد حققت اسهاماً إيجابياً في نمو العمل على المستوى الوطني التي بلغت (١٥٦) في محافظة بابل.
- ❖ حقق نشاط الصناعات (منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية) أكبر اسهام في نمو العمل على المستوى الوطني التي بلغت (٢٧٠٥) وصناعة المنتجات الغذائية والمشروبات منها سجلت مساهمة إيجابية بلغت (٦٦٧) في محافظة "النجف الأشرف".
- ❖ نشاط الصناعات (منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية) حققت مساهمة إيجابية في نمو العمل على المستوى الوطني الذي بلغ (١٥٥) في محافظة البصرة.

التوصيات

- ❖ ينبغي أن تسعى السياسات المستقبلية للتنمية المكانية الصناعية في محافظة بغداد الى تشجيع الاستثمارات في صناعات (المنتجات الغذائية والمشروبات) بالدرجة الأولى تليها الأنشطة او الفروع الصناعية الأخرى بحسب اسهامها.
- ❖ يحب ان يكون توجه السياسات المستقبلية للتنمية المكانية للصناعة في محافظة الانبار نحو تشجيع الاستثمارات في صناعات (منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية).
- ❖ في محافظة بابل يجب ان تتوجه سياسات التنمية المكانية الصناعية الى الاهتمام بالاستثمارات في صناعات (منتجات الكيمياوية).
- ❖ السياسات المستقبلية للتنمية المكانية للقطاع الصناعي في محافظة "النجف الأشرف" يتم تركيزها على الاستثمارات في صناعات (منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية) بالدرجة الأولى تليها صناعة (صناعة المنتجات

الغذائيـــة والمشـــروبات) ويمكـــن توقيـــع صـــناعات الانشـــائية وصـــناعات النســـيج والالبسة والجلود في المحافظة المقدسة.

- ❖ فيمـا يتعلـق بمحافظـة البصـرة فـأن السياسـات المسـتقبلية للتنميـة المكانيـة للقطـاع الصـناعي يجـب ان تهـتم بتشـجيع الاسـتثمارات نحـو صـناعات (مـنتجات الخامـات التعـدينية غيـر المعـدنية) بالدرجـة الأولـى تليهـا صـناعة (التعـدين والاسـتخراج) ثـم صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات.
- ❖ العمل على استمرار تنوع البنية الصناعية وتعزيزها لبناء قاعدة صناعية رصينة.
- ❖ اعتماد طرق اكثر فاعلية لتخطيط المشاريع الصناعية من اجل تعزيز التنمية الإقليمية للمحافظات.
- ❖ ادخـال التقـدم التقنـي والتطـوير التكنولـوجي فـي تحسـين انتاجيـة المصـانع القائمـة واعـادة المتوقـف منهـا علـى وفـق اسـتراتيجية بعيـدة المـدى كـي تسـهم فـي النهـوض بالقطـاع الصـناعي بالبلـد مـع الاخـذ بالحسـبان الامكانـات التنمويـة بحسـب نـوع الصناعة ونشاطها.
- ❖ اقامـة الصـناعات التـي تتـوافر لهـا المـواد الخـام وانشـاؤها فـي المحافظـات كافـة وبحسب ما يتلاءم ما ماموجود فيها.
- ❖ جـذب الاسـتثمارات الخارجيـة ولا سـيما فـي الصـناعات الكبيـرة التـي تحتـاج الـى قـدرات وخبـرات متطـورة، وتـوفير البنـى التحتيـة لأقامـة مختلـف المشـاريع الصـناعية، وتطوير الأنظمة والقوانين واللوائح الداعمة لتأسيس المشروعات.
- ❖ أيجـاد بيئـة امنـة وتـوفير الامكانـات والمسـتلزمات الضـرورية للقطـاع الخـاص للعمـل بكفـاءة للارتقـاء بالقطـاع الصـناعي وحتـى يسـتطيع أن تكـون لـه قـدرة تنافسـية فـي ضوء معطيات الاسواق المحلية حاليا.
- ❖ زيـادة التخصيصـات الاسـتثمارية فـي القطـاع الصـناعي وبشـكل يتناسـب مـع أهميـة التصنيع في رفع معدلات النمو الاقتصادي وحجم الانتاج المحلي الاجمالي.
- ❖ وضـع الخطـط الملائمـة لـربط الصـناعات مـع بعضـها الـبعض بغيـة تـوفير مستلزماتها قدر الامكان لتوسيع الانتاج فيها.
- ❖ تبنـي أسـتراتيجية تنمويـة لبنيـة القطـاع الصـناعي تنطلـق مـن رؤيـة شـاملة ومتكاملـة في الاخذ بالاعتبارات كافة والعوامل ذات الصلة بتطوير مختلف الصناعات.

الهوامش

١. الصياد، محمد محمود، الصناعة في الجمهورية العربية المتحدة، معهد الدراسات العربية العليا، القاهرة ،١٩٦٢.

٢. رسول، أحمد حبيب "جغرافية الصناعة "، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ١٩٨٥.

٣. معروف، هوشيار، تحليل الاقتصادي الحضري والإقليمي، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٦.

٤. عياصرة، أ. ثائر مطلق محمد، النماذج والطرق الكمية في التخطيط وتطبيقاتها في الحاسوب، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ٢٠١٢.

٥. الجهاز المركزي للإحصاء، دائرة تكنولوجيا المعلومات، بيانات الحاسبة الإلكترونية غير منشورة، ٢٠١٧.

6. okonomishes worterbuch , verlag die wirtschaft , Berlin 1961 , pp . 136-137.

Spatial Structure of Industries in Selected Governorates

Ammar Abd Aladheem Shukur
Associate Research Head
Ministry of Planning

Abstract

It is known that the industrial structure of any province, especially in the provinces that have advanced industrial potential is called the economic base and therefore the analysis of the industrial or economic structure of any province aims to know the economic construction of the region in terms of knowledge and job performance on the other hand.

Therefore, researchers focus on determining the nature of industrial economic resources in the region (minerals, energy, labor) and then determine the general pattern of distribution of existing industry in the region or can be, and know the factors that led to that type of spatial distribution of industrial activities and on the basis of identification The tracks and trends of the industrial structure in the region shall be the decision on industrial settlement (specialization or diversity in quantity and quantity) and according to the nature and costs of exploitation

In order to draw an integrated picture of the characteristics of the industrial spatial structure of the provinces in Iraq, the research used a quantitative method based on indicators of the industrial sector in five provinces, and found that the results of the research have created specific industries that must be specialized and future direction to attention to them according to the quantitative method Which adopted (the method of transformation and contribution (quota)) to achieve spatial development in all governorates and between the areas of the province itself, especially those suffering from developmental imbalance.